# تساؤلات حول شروط إنجاح
# المصالحة الوطنية في الجزائر

**د. طيبي غماري**
قسم علم الاجتماع،
المركز الجامعي معسكر

مقدمة:

سأبدأ هذا المقال من نص أدبي قصير, يمثل حوارا بين قائد عسكري وأحد أتباعه عن الكاتب ( F. Garcia Marquez ):

- *Quelle heure est-il?*
- *L'heure que vous voudrez, mon général !*

رغم بساطته وقصره يمكننا أن نخرج بالكثير من المعاني من هذا النص. بحيث تمثل هذه المعاني تمهيدا لابد منه لهذا المقال الذي أريد من خلاله أن أجري مقاربة علمية حول موضوع اختلطت فيه السياسة مع الأيديولوجية وفي كثير من الأحيان مع الديماغوجيا.

يظهر لنا من خلال هذا الحوار أن هناك رجلا عسكريا ذو رتبة سامية ويريد أن يعرف الوقت, وعليه اتجه إلى أقرب أتباعه, وطرح عليه السؤال: كم الساعة الآن؟ سؤال بسيط جدا من المفروض أن يتطلب إجابة بسيطة أيضا. لكن في مثل هذه الوضعيات لا تتحدد طبيعة السؤال بمحتواها بل بطبيعة مصدر السؤال. فالتابع هنا, بفعل تجاربه مع القائد, يعرف جيدا طبيعته, ويعرف أيضا أنه مهما تكن إجابته معقولة و منطقية فلن تجد القبول والرضا من القائد. فقدم له إجابة لا تحتوي على أي قياس للوقت.

يقودنا كل هذا الحديث إلى القول أنه مقابل الإجابة التي قدمها التابع يمكن أن تكون هناك إجابات أخرى: كان بإمكانه أن يقدم له القياس الحقيقي والدقيق للوقت؛ وإذا كان هذا التقديم يسبب إحراجا فبإمكانه أن يقدم له قياسا كاذبا للوقت. ولأن التابع لا يريد أن يورط نفسه لا في الصدق ولا في الكذب, لأن كلاهما محرج بالنسبة له, فضل الخيار الثالث, أي الإجابة التي تعرفونها.

يمكن أن نسمي الخيار الأول خيارا موضوعيا وعلميا لأنه يعتمد على القياس الحقيقي والدقيق للوقت وفق منهجية واضحة و وسائل معترف بصدقها و ثباتها, وهو خيار من المفروض أن لا يحتوي إلا على الحقيقة. أما الخيار الثاني فهو خيار غير علمي لأنه اعتمد على نفس وسائل الخيار الأول لكنه استعملها بطريقة مختلفة تتماشى مع استراتيجية خاصة به و بطبيعة الوضعية التي يوجد فيها, وهو بذلك خيار يحتوي على القليل من الحقيقة والكثير من اللاحقيقة. أما الخيار الثالث فهو خيار ديماغوجي لأنه فارغ من الحقيقة ومن اللاحقيقة.

لننقل الآن هذا الشكل التحليلي الذي تم على وضعية بسيطة إلى وضعية جد معقدة, وهي وضعية المصالحة الوطنية, ولنتساءل سؤالا أكثر تعقيدا: ما هي فرص نجاح أو إنجاح المصالحة الوطنية في الجزائر؟ ونحن هنا نملك ثلاثة خيارات للإجابة على هذا السؤال, على الأقل: إما أن نجيب إجابة علمية أي الحقيقة؛ وإما أن نجيب الإجابة الغير علمية أي الكذب؛ وإما أن نجيب الإجابة التي يريدها الجنرال أي الديماغوجيا. مع العلم أن لكل خيار رجاله ونساؤه و دواعيه السياسية والاستراتيجية التي يمكن أن تجعل منه خيارا فعالا.

أما في ما يخصني, وانطلاقا من صفة العلمية التي أدعيها لهذه المقاربة فسأميل للخيار الأول وهذا لأنني أؤمن أن إسهام التحليل العلمي في النقاشات المصيرية بالنسبة للمجتمع ضروري, بل يجب على هذا النقاش « *أن يلعب دورا أساسيا وحاسما, حتى يمنع العلم من السقوط في الأيديولوجيا* » (CAIN, M. 1986. 237 ), ويمنع المجتمع من السقوط في جنون الوهم. لأنه كما يقول (MARQUER, E. ) معبرا عن آراء ( BACON ) و(LOCKE) « *بالنسبة للحكيم يسير العقل أسرع من الجسد, وبالنسبة للأبله يكون العقل أكثر بطئا, أما المجنون فيحيد عن الطريق تماما* »( 17 .2004 ) , فالعلم يحمل على عاتقه واجبا أخلاقيا خطيرا وحساسا, يتمثل في توجيه المجتمع حتى لا يقع في الجنون, وما أصعب جنون المجتمع. وفي الوقت نفسه هو مطالب بالمحافظة على حكمته من خلال توخي الموضوعية والدقة في الطرح.

انطلاقا من هذه المقدمة الضرورية سأحاول أن أتعرض لتجربة أعتبرها رائدة في المصالحة الوطنية, وتتمثل في تجربة جمهورية جنوب إفريقيا بعد تخلصها من نظام التمييز العنصري (Apartheid), لأستخرج نقاط القوة والضعف في هذه التجربة ثم أحاول على ضوء هذه النقاط أن أقيس حجم الفرص المتاحة لنجاح المصالحة الوطنية في الجزائر. وهنا أؤكد مجددا أن ما سأقوله في هذا المقال ليس كلاما سياسيا ولا ديماغوجيا بل محاولة اقتراب علمي على ضوء معطيات واقع المجتمع الجزائري اليوم.

## 1. تبرير التناول السوسيولوجي لموضوع المصالحة:

يمكن اعتبار المصالحة مرحلة تالية لحالة العنف, التي عادة ما تؤدي إلى تقويض العلاقات الاجتماعية في مختلف المستويات ( سياسيا واقتصاديا وأخلاقيا ...) وعليه يمكن للمصالحة, إذا ما تم تأسيسها على منطلقات عقلانية ومتفق عليها من قبل الجميع, أن تؤسس القواعد التي يمكن أن تضع حدا نهائيا للعنف من جهة, وتعيد هيكلة وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية, بشكل لا يسمح بالعودة مرة أخرى إلى حالة العنف,

وهذا ما يبرر التناول السوسيولوجي لهذا الموضوع. فالانتهاء من حالة العنف, سواء عن طريق التفاوض والاتفاق أو عن طريق التفوق العسكري, سينتج عنه عدد من التساؤلات المهمة بالنسبة لحاضر ومستقبل المجتمع المعني, لأن السلم يلي مرحلة من العنف تتميز بالكثير من التجاوزات والخروقات, ولهذا يجد المجتمع نفسه أمام معادلة جد معقدة: فحالة العنف تنتج ضحايا و أحقادا, بحيث يصبح من غير الممكن تجاوزها إلا عن طريق تحقيق العدالة بين كل من يعتقدون أنهم ظُلِمُوا وبالتالي الاقتصاص من كل من ظَلَمُوا أثناء حالة العنف, أما حالة السلم التي يسعى المجتمع إلى تثبيتها من أجل الخروج من حالة العنف نهائيا فتتطلب الاستقرار وهذا ما يستدعي في الكثير من الأحيان تجاوز هذه الأحقاد وحتى تجاوز العدالة. انطلاقا من هذا الوضع الإشكالي يمكن أن تطرح التساؤلات التالية:

- التساؤل الأول: كيف يمكن تحقيق العدالة والسلم في آن واحد, وبتعبير آخر كيف يمكن تحقيق السلم بدون الوقوع في حالة اللاعقاب؟

- التساؤل الثاني: كيف يمكن الوصول إلى الحقيقة والمصالحة في آن واحد؟ أي كيف يمكن لنا أن نشخصن إحصاءات وأعداد التجاوزات. فعندما نقارن بين ضحايا حوادث المرور في أي بلد وضحايا العنف السياسي سنجد أن ضحايا الحالة الأولى هم أكثر بكثير من ضحايا الحالة الثانية, لكن مسار البحث عن الحقيقة سيغير المعطيات بشكل كبير, لأنه سيعطي اسما وشكلا للتجاوز المرتكب ولمرتكب التجاوز وللضحية. وبالتالي ما هي الآليات التي يمكن أن توصلنا إلى الحقيقة القادرة على صنع المصالحة؟

- التساؤل الثالث: كيف يمكن تخليد ذكريات وتجارب الضحايا بدون أن يؤدي ذلك إلى تجديد وتعميق الأحقاد؟ فالواجب الأخلاقي يفرض على الناجين أن يخلدوا ذكريات وتجارب ضحايا العنف, على الأقل, لأنهم دفعوا أنفسهم ثمنا للحياة الآمنة والسلمية التي ينعمون بها. لكن مقتضيات السلم تفرض على المجتمع واجبا قانونيا يقضي بعدم إثارة الأحقاد والضغائن من جديد. بالتالي كيف يمكن التكييف بين المطلبين؟

تبقى القدرة والشجاعة على فك هذه الإشكالات, من خلال مشاريع عملية وإجرائية تسمح بتجاوز كل التناقضات والاعتراضات, التي يمكن أن تتطلبها حالة السلم والاستقرار, المعيار الوحيد الذي يمكننا من خلاله تقييم درجة استعداد المجتمع للمصالحة والسلم.

## 2.- التعريف بالمصالحة:

يبقى مصطلح المصالحة مصطلحا معقدا, وهذا ليس لأنه لا يملك مفهوما محددا, ولكن لأن كل واحد يستطيع أن يشحنه بالمفهوم الذي يراها مناسبا لأيديولوجيته, وهذا ما يجعل مسألة الاتفاق حول مفهوم المصالحة أحد أهم نقاط الخلاف, وهذا يعني أننا بحاجة في البداية إلى التصالح حول مفهوم المصالحة. ولهذا يمكن أن نتناول مصطلح المصالحة على أنه « *علاقة تجمع: بين الضحية والجلاد أو بين المُستَغِل والمُستَغَل..يحدد تقرير لجنة الحقيقة و المصالحة* (في جنوب إفريقيا) *هذه الأنماط في: علاقات الأفراد مع ذواتهم؛ والعلاقات: بين الضحايا؛ وبين الناجين ومرتكبي التجاوزات؛ وداخل العائلات, وبين الجيران, وبين الطوائف, وبين مختلف المؤسسات, وبين مختلف الأجيال, وبين المجموعات الاثنية والعرقية, وبين العمال والمسيرين, وبصفة عامة بين من استفادوا من الأبارثايد وبين من تضرروا منه* » (TRC. (1998). Vol.5, Chap.9, pp. 350-351. Cité par GIBSON, J.L. 2002.13-14)

*و نظرا لاتساع مساحة العلاقات التي يمكن أن تكون موضوعا للمصالحة فإنني أتبنى التعريف الإجرائي الذي قدمه (GIBSON) بالنسبة إلى جنوب إفريقيا لأنه قابل للتكيف مع الحالة الجزائرية, والذي يرى فيه أن مصطلح المصالحة يحتوي « على الأقل على أربع مصطلحات جزئية خاصة وربما مستقلة عن بعضها البعض: المصالحة البين عرقية: وتعرف على أنها رغبة الناس من مختلف الأعراق في الثقة في بعضهم البعض ورفض كل النماذج الفكرية المسبقة حول الأعراق الأخرى وعموما تعايش الناس من مختلف الأعراق مع بعضها البعض؛*

*- التسامح السياسي: ويعني اتفاق الناس على التعاون مع بعضهم البعض, بما في ذلك أولئك الذين يؤمنون بوجهات نظر سياسية لا نحبها؛*

*- تدعيم المبادئ النظرية والعملية لحقوق الإنسان بما في ذلك تطبيق القواعد الصارمة للقانون والمساهمة في تجسيد الشرعية الدولية؛*

*- الشرعية وعلى الخصوص الاستعداد المسبق للاعتراف وتقبل سلطة المؤسسات السياسية العليا لجنوب إفريقيا* » (GIBSON, J.L. 2002.4)

إذن يحدد لنا هذا التعريف الغاية من مصطلح المصالحة, والتي يجب أن تتمكن في نهاية المطاف, بالنسبة لحالة جنوب إفريقيا, من خلق: أ) حالة من الثقة بين الأعراق بحيث تتولد قابلية متبادلة بين كل المكونات العرقية للمجتمع؛ و ب) حالة من التسامح السياسي بحيث يتحول الآخر إلى مساند لعملية البناء الوطني وليس إلى مجرد متنافس على السلطة؛ و ج) حالة من التقبل الفعلي والعملي لمبادئ حقوق الإنسان من قبل جميع المؤسسات, الرسمية والغير رسمية, التي يتشكل منها المجتمع؛ و د) حالة من الشرعية أي القابلية للاعتراف بسلطة رسمية وواحدة على كل مؤسسات الدولة.

تبقى المصالحة مسألة وطنية تتطلب اشتراك ومساهمة الجميع لأنها « *تتطلب الاعتراف بأننا في نفس المَرْكَب. وعليه فنحن بحاجة إلى أن نتفهم بعضنا البعض أكثر وأن نحترم ثقافة بعضنا البعض ثم يستخلص* ( التقرير ) *أن المصالحة تأسس في نهاية المطاف على احترام إنسانيتنا المشتركة*» (TRC. (1998). Vol.5, Chap.9, p. 425, p. 435. Cité par GIBSON, J.L. 2002.16)

بهذا المعنى تقتضي المصالحة وجود حالة من الخلاف تتطلب المراجعة والتصحيح بحيث نتحول إلى الاتفاق إذ أنك, كما يقول التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة,« *لا تتصالح مع الشخص الذي تتفق معه. بل تتصالح مع الشخص الذي لا تتفق معه, وإلا فلا داعي للمصالحة, فأنت لا تتصالح مع من لا تختلف معه في أي شيء* ». .(TRC.(1998). Vol.5, Chap.9, p. 412. Cité par GIBSON, J.L. 2002.264) فالاختلاف والغيرية موجودان بقوة في محيط المصالحة, بحيث يصبح هدف المصالحة, هو تحويل كل من الاختلاف والغيرية من عوامل صراع إلى عوامل ثراء وغنى للثقافة الاجتماعية عموما, وثقافة حقوق الإنسان خصوصا.

### 3- تجربة جمهورية جنوب إفريقيا (ج.ج.إ) في المصالحة الوطنية:

قبل التعرض إلى التجربة في حد ذاتها لابد من التذكير بطبيعة الصراع في هذا البلد. تعتبر (ج.ج.إ) إحدى المستعمرات البريطانية, إلا أنه لسوء حظها لم تنتهي فترة استعمارها باستقلال سكانها بل انتهت بظاهرة كانت أخطر من الاستعمار وأسوء منه بكثير. وتتمثل هذه الظاهرة في إعلان السكان البيض استقلالهم عن المملكة المتحدة وتشكيل حكومة مستقلة تبنت نظام التمييز العنصري كأيديولوجية دولة بحيث أصبح هناك

معيار تفضيل بين السكان على أساس جنسهم ولونهم, فالسكان البيض لهم الأفضلية والأسبقية على السكان السود والملونين والجنوب إفريقيين من أصل آسيوي في كل شيء, أما السكان الأصليين فلا يحق لهم حتى التواجد في الأماكن المخصصة للبيض. فنظام الأبارثايد هو نظام تمييز سياسي وقانوني واقتصادي ضد السكان من العرق غير الأبيض.

ابتداء من 1948 تبنت (ج. ج.إ) العديد من القوانين التي تدعم الأبارثايد, خاصة القوانين المتعلقة بالملكية العقارية, فبعد قانون 1913 الذي حدد حصة السكان السود من الأراضي في نسبة لا تتعدى 7% أو 8% أي ما هو ضروري لمحاصيلهم, جاءت قوانين أخرى أكثر تطرفا, كمنع السود من بعض الأماكن والفصل بين السود والبيض في تقريبا كل الفضاءات ثم منع إقامة علاقات جنسية بين الجنسين (DAIGNEAULT, A. et FORTIER, J. 2004. ). فباعتبار أن (ج.ج.إ) واحدة من الدول المتعددة الأعراق حيث « *إن المجموعات العرقية المشكلة لها هي: البيض و الأفارقة والملونين والجنوب إفريقيين من أصل آسيوي, فالسبب غير المباشر للصراع العرقي يعود إلى الاستعمار, أما السبب المباشر فيتمثل في الأبارثايد. أما عن الضرر الحاصل بسبب هذا الصراع العرقي فهو اللاعدل وعدم التساوي. فالبيض كانوا يعاملون الأفارقة والملونين والجنوب إفريقيين من أصل آسيوي على أنهم أدنى منهم تقريبا في كل المعاني, بما في ذلك المعنيين السياسي والقانوني*» (GIBSON, J.L. 2002.15-16)

إن المتتبع لتاريخ هذا البلد سيلاحظ أن المقاومة لم تتوقف, ويكفينا القول أن حزب المؤتمر الإفريقي (ANC) قد تأسس في سنة 1913 ليكون بذلك واحدا من أقدم المنظمات السياسية التي تبنت المقاومة السياسية كوسيلة لتحرير إفريقيا والحد من هيمنة المعمرين البيض عليها. بدأت هذه الحركة سلمية ثم تطورت فيما بعد وتحولت إلى عصيان مدني لقوانين التميز العنصري الأمر الذي اضطر حكومة جنوب إفريقيا العنصرية إلى إعلان حالة الطوارئ ابتداء من سنة 1960, ثم اعتقال (MANDELA, N.) في سنة 1962, لتبدأ مرحلة جديدة تميزت بالعنف والعنف المضاد والعزلة الدولية, توجت في سنة 1990 بأول انتخابات تعددية أنهت إلى الأبد حكم الأبارثايد.

بعد استقرارا الأوضاع نسبيا وانفراد حزب المؤتمر الإفريقي بالحكم, بدا التفكير في عملية المصالحة الوطنية, إيمانا من النخبة السياسية باختلاف ألوانها الجسدية والأيديولوجية, أنه لا يمكن لهذا الشعب أن يتقدم إلى الأمام ما لم يلتفت إلى الخلف و ينظر بشجاعة إلى ماضيه الرهيب والمرعب ثم يتصالح مع ذاته. فانطلاقا « *من الافتراض القائل بأن فهم الماضي يساهم بشكل أفضل في بناء مستقبل أكثر سلما و ديموقراطية, عملت جمهورية جنوب إفريقيا على التحكم في تاريخها مع نظام الأبارتايد, من خلال*

*مسار الحقيقة والمصالحة* » (GIBSON, J.L. 2002.1). من هذا المنطلق شكل البرلمان الجنوب إفريقي العديد من اللجان من أجل تقصي الحقائق في كل الميادين, ومن هنا كانت لجنة « *الحقيقة و المصالحة* », كمسار يسمح بمصالحة الماضي مع الحاضر من أجل بناء المستقبل على أسس متينة لأنه « *لا يمكن للمجتمع أن يتصالح مع ذاته ما دام مؤسسا على ذاكرة منقسمة ومتخالفة...من الواضح أنه يجب عرض المفاتيح التاريخية والأخلاقية للماضي على الجميع, بشكل يمنع كل واحد من إنكار الماضي. فبدون الحقيقة والاعتراف, لا تكون المصالحة ممكنة* » (Zalaquett. Cité par GIBSON, J.L. 2002.11)

### 1.3ـ التعريف بلجنة الحقيقة و المصالحة و نشاطها:

تأسست « *لجنة الحقيقة والمصالحة* »« *Truth and Reconciliation Commission*» أو ما يعرف في جنوب إفريقيا بالـ TRC, بموجب قرار من برلمان البلاد, المشكل في غالبيته من أتباع حزب المؤتمر الإفريقي في سنة 1994. تتشكل هذه اللجنة بناء على قرار البرلمان من « *ثلاثة لجان مستقلة: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان ولجنة العفو ولجنة التعويض وإعادة التأهيل*» (GIBSON, J.L. 2002.9)

لقد حدد البرلمان أهداف هذه اللجنة فيما يلي« *وضع جرد كامل بقدر الإمكان لأسباب وطبيعة وإمتدادات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1994..كما عرف البرلمان هذه الانتهاكات كما يلي: أ) الاغتيال والخطف والتعذيب وسوء المعاملة تجاه الأشخاص, ب) كل محاولة للتآمر, أو التحريض أو الأمر أو المساعدة على استمرار مثل هذه الأفعال* » (ELLIS, S. 1999. 131).

يتضح لنا من خلال المهمة الموكلة للجنة, أن الصراع لم يكن بتلك البساطة التي عرضتها في المقدمة التاريخية, فالبرلمان لم يحدد مصدر الانتهاكات, أي لم يقل انتهاكات الحكومة البيضاء لحقوق الإنسان الأسود, بل قال انتهاكات حقوق الإنسان من كل طبيعة ونوع. فالواقع الجنوب إفريقي لم يكن مجرد صراع دموي يضطهد فيه الرجل الأبيض الرجل الأسود, بل كانت هناك موجة عارمة من العنف موجهة من البيض إلى الأفارقة ومن الأفارقة إلى البيض وبين البيض فيما بينهم والأفارقة فيما بينهم, بحيث اختلطت السياسة بالإجرام وبتصفية الحسابات الشخصية.

هذا على مستوى الأطراف المتورطة في العنف, أما عن المؤسسات فإن أعمال اللجنة بينت أن العنف لم يقتصر على المؤسسات الأمنية بل تعداه ليشمل كل المؤسسات تقريبا, فأثناء عملها « *نقلت اللجنة الجنوب إفريقيين* (بيضا وأفارقة) *إلى مزارع الدولة والمركبات الرياضية البعيدة أين تم تعذيب الناشطين واغتيالهم وحرقهم ودفنهم. فالشهود, الأحياء والضحايا, أثبتوا للجميع كيف أن كل مؤسسات وأجهزة المجتمع: العدالة والصحة*

*والشرطة والجيش وقطاع التعليم والتكوين والاقتصاد والجمعيات والإعلام وحتى الطوائف الدينية, ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان »* ..(HLENGWIWE, M. 1998. 18). ليس هذا فحسب, بل إن الأمر تعدى الداخل ليصبح العنف الناجم عن التمييز العنصري عنفا دوليا امتد إلى نميبيا والموزمبيق وأنقولا والعديد من الدول المجاورة.

وعلى العموم يمكن القول أن لجان المصالحة تنطلق من الفرضية القائلة « *بأن معرفة الماضي تقود إلى التسامح والمصالحة في المستقبل, وأن قراءة الحقيقة ستقنع المواطنين بضرورة وضع الماضي خلفهم والقفز نحو مستقبل أكثر ديموقراطية* » .(GIBSON, J. L. 2004. 201), وهذا ما يؤكد الأهداف السامية التي يجب على مسار المصالحة أن يحققها, فبهذا المعنى لا تصبح المصالحة مجرد غاية مرحلية نريد من ورائها الجمع بين الاخوة الأعداء, بل إنها القاعدة التي سيتأسس عليها البناء الديموقراطي للمجتمع. ومن هنا فلا مجال للتلاعب السياسي والديماغوجي.

أما عن تشكيلة اللجنة, فقد تكونت من 17 محافظا يدعمهم أكثر 500 شخص أغلبهم من مناضلي حزب المؤتمر الوطني و برآسة رجل الدين (Desmond TUTU). لقد وضعت هذه التركيبة اللجنة محل شك, واعتبرها البعض مجرد وسيلة في يد الحزب الحاكم من أجل تقزيم الحزب الوطني الحاكم في عهد الأبارثايد, باستعمال غطاء حقوق الإنسان. مع ذلك أثبت سير أعمال اللجنة أنها كانت محل انتقاد في معظم الحالات من الحزب الذي اتهمت بأنها تنتمي إليه. إذ تثب مصادر من داخل اللجنة «*أنه أثناء الاجتماع المصيري, الذي تم خلاله مناقشة التقرير النهائي, انقسم المحافظون السبعة عشر إلى جزأين متناسبين بشكل دقيق مع التركيبة العرقية للمجتمع. فكان الصوت النهائي لرئيسها دسموند توتو لصالح الإبقاء على المقاطع التي كانت محل اختلاف, ليصرح فيما بعد للصحافة بكل وضوح « إذا كنت قد ناضلت ضد الاضطهاد فليس من أجل استبداله باضطهاد آخر », وبذلك فشلت محاولت المؤتمر الوطني الرقابية. فنائب الرئيس Thabo MBEKI, سابقا والرئيس حاليا, انتقد بحدة « مبالغات » و« أخطاء في التقدير » وردت في التقرير أما DEKLERK الرئيس السابق فقد تمكن, بواسطة قرار من العدالة في آخر لحظة, من حذف نصف صفحة تتعلق به »* (ELLIS, S. 1999. 126).

### 2.3.- طريقة عمل اللجنة:

بعد توضيح الأطر القانونية والتنظيمية للّجنة, باشرت أعمالها ولم تكتفي بجمع الشهادات من الضحايا, بل تعدت ذلك إلى إجراء مواجهات بين الضحايا والجلادين, عرفت هذه المواجهات تغطية إعلامية واسعة وعرضت في العديد من تلفزيونات العالم وعلى رأسها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC), لقد تبنت اللجنة معادلة هامة تتمثل في « *الحقيقة مقابل العفو*», أي أن مرتكبي الانتهاكات والجرائم يمكنهم أن يحصلوا على العفو

مقابل اعتراف علني وبحضور الضحية أو عائلته بالحقيقة أي الاعتراف أمام الجميع بما حدث فعلا. إن إعادة استحضار الماضي بجميع تفاصيله هو عبارة عن محاولة « *لتطوير ذاكرة مشتركة, وبهذا تم خلق معنا للوحدة والمصالحة بين أفراد الشعب, فمن خلال تكوين هذه الذاكرة المشتركة للماضي والهوية المشتركة كأناس مصدومين بما حدث, يمكن للبلد, نظريا على الأقل, أن يقفز إلى مستقبل لن تعاد فيه أخطاء الماضي*» (GIBSON, J.L. 2002.7) إن إعادة تمثيل الانتهاكات التي قام بها المتورطون مع ضحاياهم يعني دراسة للانتهاكات حالة بحالة. أما بالنسبة للذين لم يقبلوا بهذه المعادلة فقد أحيلوا على العدالة للفصل في قضاياهم.

لقد استمرت أعمال اللجنة من 1994 إلى 1999 أي قرابة الخمس سنوات استمعت اللجنة فيها إلى 22000 شهادة قدمت كتابيا أو إلى ممثلي اللجنة أو أثناء حصص الاستماع العلني, يوجد من بين الشهادات 21300 قدمت من قبل السود أي أكثر من 90%, يقول المعنيون في هذه الشهادات أنهم كانوا ضحايا لـ 38000 انتهاك خطير لحقوق الإنسان منها 10000 جريمة قتل, كما تحصلت اللجنة على 7000 طلب عفو .ELLIS, S) (127 .1999. ففي « *المستوى الأول يمكن القول أن لجنة الحقيقة والمصالحة كانت تجربة ناجحة بشكل خارق للعادة: نظمت آلاف جلسات الاستماع, استجوبت الآلاف من ضحايا الأبارثايد, قدمت ضمانات العفو لألف من منتهكي حقوق الإنسان, وأنتجت تقريرا نهائيا من خمسة أجزاء* » (GIBSON, J.L. 2002.1) لقد تم فحص هذه الشهادات ومقارنتها مع وثائق الأرشيف وكل الأعمال المطبوعة المتوفرة وقصاصات الصحف التي غطت هذه الانتهاكات.

باختصار لأن المقام لا يسمح بالتفصيل, يمكن القول أن اللجنة قد أنجزت عملا جبارا أو كما تقول رئيسة جهاز التعويض في اللجنة السيدة (HLENGWIWE, M..) « *أنها (أي اللجنة) ورغم بعض النقائص القانونية قد تمكنت من كسر الصمت. لقد أعطت وجها وصوتا لكل من كانوا حتى الآن مجرد أرقام في الإحصائيات* » .1998) (19. على الأقل يمكن القول أن هذه اللجنة قد تمكنت من إرغام الجنوب إفريقيين بيضا وسودا على مواجهة أنفسهم, بحيث يكتشفون فجأة أن الفضاعات التي كان يسمعون عنها أو يقرئونها في وسائل الإعلام كانت من تنفيذ الأخ أو الابن أو الجار وفي بعض الأحيان كانت تتم تحت السقف الذي يقيمون فيه, ولعل أكبر هذه الاكتشافات هو تورط السيدة مانديلا في أعمال تعذيب وقتل داخل بيتها وهي زوجة رمز المقاومة ضد القتل والتعذيب والتمييز, وفجأة يتحول من كنا نضن أنهم ملائكة إلى وحوش.

وفي الأخير يمكن أن نبني الحكم على نجاح هذه اللجنة حول « *ملاحظة بسيطة تتمثل في أن جمهورية جنوب إفريقيا قد حققت الانتقال من نظام الأبارثايد الديكتاتوري*

*إلى نظام ديموقراطي عقلاني ومستقر وهذا بشكل غير متوقع وناجح وسلمي نسبيا... وهنا يمكن القول أنه إذا نجحت لحنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا فإنه من الممكن أن تنجح في مكان آخر من العالم*» (GIBSON, J.L. 2002.2). فنجاح اللجنة لا يقاس بنسبة تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها فحسب بل يقاس من خلال نسبة الأمل الذي نجحت في خلقه بالنسبة للمجتمعات الأخرى, خاصة في إفريقيا التي عرفت نزاعات وموجات عنف خلفت آثارا وانكسارات كان يعتقد أنه من المستحيل جبرها لولا هذه التجربة الرائدة.

### 3.3ـ الانتقادات الموجهة للجنة:

لقد نجحت اللجنة كما قلت في جمع العديد من الشهادات دونتها في تقرير شامل من 5 أجزاء و2739 صفحة معروضة بأسلوب سهل وموثقة بالصور والوثائق الثبوتية التي تؤكد الشهادات, الأمر الذي جعل من هذا التقرير « *وصفا دقيقا وكاملا, بالقدر الذي يمكن أن يتمناه المرء, لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في جنوب إفريقيا خلال الفترة المدروسة* » (ELLIS, S. 1999. 130). رغم هذا المجهود الكبير ضلت هذه اللجنة محل انتقاد. حيث ركز المنتقدون هجومهم على « *مسار المصالحة لأنه نجح في الكشف عن القليل من الشعور بالذنب والأسى لدى المتورطين في الانتهاكات, في حين لم يتقدم كل المجرمين باعترافاتهم حول جرائمهم ( مثال ذلك .P.W. Botha), وأن السكان البيض رفضوا الاعتراف بمسئولياتهم في الأبارثايد*» (GIBSON, J.L. 2002.11), وعليه يمكن إحصاء النقائص التي تكلم عنها نقاد اللجنة في:

ـ عدم اعتراف العديد من السود والبيض بجدوى وجود مثل هذه اللجنة, والتي ضلت في نظرهم مجرد مناورة سياسية في يد السياسيين من أجل تمرير خطاباتهم الانتخابية. لعل أهم الرافضين جماعة الزولو إنكاتا بالنسبة للسود, وP. BOTHA بالنسبة للبيض؛

ـ لقد كانت نهاية الأبارثايد بموجب اتفاق بين البيض والسود, اتفاق يلزم السود بعدم متابعة رموز النظام السابق بأية صورة كانت. « *لقد جعل الحزب الوطني (الحاكم في ضل الأبارثايد) ورؤساء المؤسسات التي كان يسيطر البيض عليها بقوة ( قوى الأمن) من العفو شرطا مركزيا وغير قابل للنقاش في كل مطالبهم*» (GIBSON, J.L. 2002.9), الأمر الذي منح حصانة دائمة للعديد من السياسيين وحتى العسكريين من الجانبين, بحيث لم يكن بمقدور اللجنة إرغامهم على الشهادة, مما جعل عملها ناقصا وغير مجد في نظر العديدين؛

ـ عدم توسيع عمل اللجنة إلى خارج جنوب إفريقيا, خاصة وأن الحصة الكبيرة من الانتهاكات التي ارتكبها الأبارثايد كانت في الخارج في ناميبيا وموزمبيق وأنقولا رغم أن قرار البرلمان لم يكن فيه ما يمنع من مثل هذا التوسع؛

- ازدياد أوضاع السود الاقتصادية سوءً، فالحرية التي طالما حلموا بها لم تأتي لهم بالعدالة، بل إن اتفاقية السلام بين الجانبين كرست الأمر الواقع، فإلغاء الهيمنة السياسية للبيض لا تعني إلغاء الهيمنة الاقتصادية. وعليه لم يشعر الإنسان البسيط بتغيير كبير في معيشه اليومي، مما جعله لا يثق في أي خطاب حتى ولو كان يعده بالحقيقة، فما فائدة الحقيقة عندما تكون ممزوجة بالفقر والإقصاء.

**4- المصالحة الوطنية في الجزائر:**

بالنسبة للجزائر يبقى التعريف الإجرائي الذي قدمه (GIBSON)، والذي شرحته في بداية هذا المقال، صالحا للحالة الجزائرية ويبقى فقط أن نغير المصطلح الجزئي الأول المتعلق بالمصالحة البين عرقية. فباعتبار أن المجتمع الجزائري لا يعاني من أي مشكلة من هذا الجانب، يمكن أن نعوض المصالحة البين عرقية بالمصالحة البين إثنية، والتي اقصد بها ضرورة التصالح بين مختلف الاثنيات التي تشكل المجتمع الجزائري بحيث يكون هناك اعتراف مشترك بحقوق جميع المكونات القبلية للمجتمع الجزائري، أما فيما يخص مصطلح التسامح السياسي، ولأن السياسة تختلط مع الدين في مجتمعنا فأنا أضيف إلى هذا المصطلح مكونة ثانية ليصبح التسامح السياسي والديني والذي اقصد به قبول الآخر كطرف له مكانته ودوره في المجتمع مهما كانت الاختلافات السياسية الدينية معه.

وبهذا يصبح التعريف الإجرائي للمصالحة في الجزائر يحتوي هو الآخر على أربع مصطلحات جزئية هي:

« *- المصالحة* ( البين إثنية )*: و تعرف على أنها رغبة الناس من* ( مختلف الإثنيات ) *في الثقة في بعضهم البعض و رفض كل النماذج الفكرية المسبقة حول* ( الإثنيات الأخرى ) *وعموما تعايش الناس من* ( مختلف الإثنيات ) *مع بعضهم البعض؛*

*- التسامح السياسي* ( والديني )*: ويعني اتفاق الناس على التعاون مع بعضهم البعض، بما في ذلك أولئك الذين يؤمنون بوجهات نظر سياسية* ( ومعتقدات دينية )*لا نحبها؛*

*- تدعيم المبادئ النظرية والعملية لحقوق الإنسان بما في ذلك تطبيق القواعد الصارمة للقانون والمساهمة في تجسيد الشرعية الدولية؛*

*- الشرعية وعلى الخصوص الاستعداد المسبق للاعتراف وتقبل سلطة المؤسسات السياسية العليا* (للدولة الجزائرية). » ( عن GIBSON مع التصرف بما يخدم الحالة الجزائرية، العبارات بين قوسين وبالخط العادي من إضافاتي ).

يمكننا الآن على ضوء هذا التعريف وعلى ضوء العرض الموجز لتجربة دولة جنوب إفريقيا أن نتقصى فرص نجاح المصالحة الوطنية في الجزائر من خلال التساؤلات التالية، علما أن خيارات الإجابات عن هذه الأسئلة تبقى مرتبطة بما يسعى إليه المصدر المجيب من خلال موقفه من المصالحة:

**السؤال الأول: كيف تتم المصالحة؟**

يطرح هذا التساؤل لب المصالحة للمناقشة: ماذا نريد, هل مصالحة مؤسسة على الذاكرة والتذكر, أم مصالحة مبنية على النسيان؟ تقتضي المصالحة المبنية على الذاكرة, كما رأينا في التجربة الجنوب إفريقية, المصارحة أي البحث المشترك والصادق عن الحقيقة, فهل المجتمع الجزائري مستعد اليوم لسماع الحقيقة؟ وهل الأطراف المعنية مباشرة بالانتهاكات قادرة على مواجهة المجتمع والتعبير له عن حقيقة ما وقع فعلا؟ إن ظروف التجربة الديموقراطية الفتية في الجزائر, والمخاض العسير الذي مرت به لحد الآن, يشيران إلى عدم استعداد المجتمع الجزائري في الوقت الحالي لسماع الحقيقة. هذا من جهة ومن جهة ثانية وبالنظر إلى تجربة الوئام المدني, فإننا لن نجد قاتلا واحدا ولا منتهكا واحدا لحقوق الإنسان, فالكل كان يطبخ أو يجلب الماء أو أنه كان معتقلا أو كان يحرس أو كان ينفذ الأوامر...الخ. إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بسؤال آخر, فإنني أقول كيف يمكن للمجتمع الذي لم يتمكن من مواجهة مشكلة المفقودين بصدق وشجاعة أن يقوم بالمصارحة ثم المصالحة؟ أما المصالحة لمؤسسة على النسيان, كما يتوقعها المشروع الجزائري, فتسعى إلى قلب الصفحة أو إلى محوها. فحتى وإن كان هذا المطلب يعبر على مستوى معين من النبل, فإن النبل لا يكفي وحده لتجاوز الحقيقة. لأن المجتمع الجزائري تربى ومنذ قرابة النصف القرن على عدم النسيان.

عندما نوازن بين التصورين, نجد أن الحقيقة هي الشرط الأول للمصالحة, لأن البحث عن حقيقة العنف والتجاوزات وإثباتها بالوثائق والشهادات, يعني في نهاية المطاف نقل الواقع التاريخي للمجتمع, من مستوى التاريخ المحتمل والممكن, إلى مستوى التاريخ المطلق والحقيقي. سيكون هذا التاريخ حقيقيا لأنه مؤسس على إثباتات وليس تخمينات. أي أنه بدون هذه الحقيقة سيبقى الماضي مجرد شكوك واحتمالات وأحيانا إشاعات ستكون آثارها أسوء من الحقيقة, لأن الحقيقة مهما كانت مرة ومؤلمة, فإنها ستذيقنا مرارتها وألمها مرة واحدة فقط, أما الإشاعة فستضل تجرعنا مراراتها وآلامها ما لم تثبت أو تنفى.

**السؤال الثاني ما هي أطراف المصالحة؟**

من الناحية المنهجية تحتاج المصالحة إلى ثلاثة أطراف: خصمين ومُصَالح, فبعدما ألغت العدالة والدستور الخصم السياسي, وألغى الوئام المدني الخصم العسكري فمع من ستتم المصالحة؟, دائما من الناحية المنهجية يكون من حق المنتصر في الصراع, أي الدولة, أن تعفو, ولكن من غير الموضوعي أن تدعو إلى المصالحة. فإذا كان الأمر يتعلق بالمصطلحات فالأجدى أن يتم العمل على الدعوة إلى العفو الشامل, بدلا من مصالحة لا نعرف مع من يراد القيام بها. لأن الدعوة إلى العفو الشامل تعني القيام بعدد من التنازلات

من طرف واحد, وهذا ما ينطبق كلية على المشروع الجزائري, أما المصالحة فتستدعي التفاهم على مجموعة من القواعد التي ترضي الطرفين.

**السؤال الثالث: من هو المُصَالِح؟**

بالنسبة للطرف الثالث الذي من المفروض أن يقوم بالمصالحة إن وجدنا مع من سنتصالح, فمَن مِن النخبة السياسية الجزائرية التي بقيت على الحياد طوال فترة الأزمة, يملك القدرة على لعب هذا الدور الحساس بحيث يكسب ثقة جميع الأطراف؟ فالمنطق والعقلانية يفرضان علينا أن يكون المكلفون بالمصالحة مقبولون من قبل كل المجتمع, أو على الأقل بين طرفي النزاع. وهذا ما يوفر لهم شرعية البحث في الماضي واستخراج فظائعه. عندما يحصل المصالحون على القبول الجماعي ومن ثمة الشرعية, يكون بإمكانهم العمل بصدق وشجاعة من أجل تثمين هذه الثقة وتأكيد الشرعية الممنوحة لهم. فعندما نتكلم عن المصداقية نعني أن المصالحين مطالبين بقدر عال من الشجاعة لمواجهة الماضي ونقله بأمانة إلى الحاضر و عرضه على عامة الناس, وهذا بدون تغيير وتعديل مهما كانت الضغوطات التي يمكن أن تسلط عليهم. فبدون هذه المصداقية في البحث عن الحقيقة و نقلها لا يمكننا الحديث عن المصالحة.

**السؤال الرابع: ما هي حدود هذه المصالحة؟**

ما هي المساحة السياسية التي يمكن أن تعمها عملية المصالحة الوطنية؟ للوهلة الأولى تبدوا الأطراف المعنية بالمصالحة واضحة, أي الفاعلين الأساسيين في الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في التسعينات, لكن أزمتنا ليست بهذا الضيق, لأننا عندما ندقق الملاحظة سنجد أن هناك أطرافا أخرى يجب أن تشملهم المصالحة: بدءً بمنطقة القبائل وبالحركة الأمازيغية, وهنا يعود التساؤل من جديد, إذا كانت الدولة والحركة البربرية غير قادرتين على التوصل إلى حل واضح يرضيهما فكيف يمكن لهما أن يجتمعا من أجل التصالح؟ وأقول هنا حلا واضحا, لأن الحل المتوصل إليه محاط بالعديد من الإشاعات, والمزايدات, التي تقسم أكثر مما توحد, لدرجة يمكن معها القول, أن طريقة تسيير هذه الأزمة, والتعامل مع حلولها, يمثلان بذورا لأزمة قد تكون أخطر بالنسبة للمجتمع الجزائري. ثم نذهب أبعد من ذلك لنصل إلى النخب السياسية والفكرية والإعلامية التي تم إقصاؤها جسديا ورمزيا, وتشويهها عبر مختلف مراحل تاريخ الدولة الجزائرية, هل هناك استعداد للتصالح معهم ورد الاعتبار لهم, علما انهم الأولى من غيرهم بالمصالحة, بفعل ما قدموه للثورة والوطن, وبفعل الظلم الذي وقع في حقهم؟ وأخيرا هل يمكن لهذه المصالحة أن تشمل من كانوا ضد الثورة وضد استقلال الجزائر أي الحَرْكَة والأقدام السوداء؟ الأكيد أن هناك الكثيرون من المساندين لمسار المصالحة المعلن اليوم, ستثور ثائرتهم على هذا السؤال؟ وهذا ما يشجعني على طرح سؤال يحمل

نصف الجواب إن فهم بطبيعة الحال: كيف يستطيع جيل نوفمبر الذي لم ينسى حتى بعد مرور قرابة نصف القرن على ما حدث له, أن يقنع جيل اليوم بنسيان مصيبته؟ أو كيف يمكن لجيل الأمس الذي لم يحسن القيام بالمصالحة أن يقنع جيل اليوم بضرورة القيام بها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تجعل المجتمع السياسي والمدني أمام المحك, بحيث ستوفر لنا هذه الإجابة المعطيات التي تسمح لنا بالحكم على مصداقية المسعى نحو المصالحة, فلكي يكون هذا المسار صادقا وعادلا يجب أن يكون شاملا. لأن المصالحة الوطنية في حدودها المعلنة اليوم, يعبر عن لا عدل عاطفي, أي هناك عواطف يمكن تناسيها, وأخرى لا يجب حتى مناقشتها. وهذا ما يكرس مرة أخرى الانقسامات الاجتماعية بين جيلي الأمس واليوم. لتجاوز كل هذا, يجب أن يكون مسار المصالحة قادرا على خلق ذاكرة مشتركة بين كل أفراد المجتمع, أي خلق ماض مشترك يمكن لكل واحد أن يتعرف على ذاته فيه ولا يحس بأنه غريب وسط أهله, أو أنه أحق من غيره بالمصالحة. هذا إذا كنا نريد لمسار المصالحة أن ينقي ويصفي الأجواء لا أن يزرع بذور أزمات جديدة.

**السؤال الخامس و الأخير: حتى عندما ننجح في المصالحة هل وفرنا لها الظروف اللازمة لاستمرارها؟**

وأقصد هنا المصالحة مع التنمية, حتى نتمكن من التخلص من جميع مظاهر الفقر والإقصاء, والتي يعتبرها الكثير من المفكرين المصدر الأول للأزمة التي ضربت البلاد في الصميم. والمصالحة مع التنمية هنا ليست مجرد شعار يرفع ويرفق بخطابات سياسية براقة تغرقنا في أحلام اليقظة, بل إنها فعل يمارس في الواقع وعلى ضوء المعطيات الموضوعية للداخل والخارج. وهنا أيضا نحن بحاجة إلى مواجهة أنفسنا بالحقيقة. فالدولة التي يعتمد اقتصادها بشكل كلي على الموارد النفطية, الآيلة إلى الزوال إن عاجلا أو آجلا, يجب أن تعترف أنها لا تملك اقتصادا ولا سياسة اقتصادية. لأنه بدون هذه الموارد سنصنف في أدنى سلم الدول الفقيرة, وحين إذ ستصل أزمتنا إلى أعلى مستويات التعقد, بحيث لن ينفعنا أي شيء.

**الخاتمة:**

لقد تبين لنا من خلال تجربة دولة جنوب إفريقيا في المصالحة, ومن خلال التساؤلات المطروحة حول مشروع المصالحة في الجزائر, أن هذه العملية هي مهمة معقدة وتحتاج إلى الكثير من الجرأة والشجاعة على قول الحقيقة أولا وعلى العفو ثانيا. ولأنها ترتبط بواقع الناس وبذاكرتهم فإنه لا يحق لأي شخص التلاعب بها, وسيكون مخطئا كل من يعتقد أنه يمكن محو ذاكرة آلاف الأطفال والعائلات, بمجرد الترويج الإعلامي

لخطابات المصالحة. فإذا كانت هذه الخطابات غير صادقة وغير مؤسسة على معطيات موضوعية وعقلانية ومنهجية مقنعة, وبدون التخلص من التناقض مع الذات, فإن خطاب المصالحة سيكون بمثابة الإجابة التي يريدها الجنرال لا غير !!!

المراجع:


1_ CAIN Maureen.(1986). « Philosophie, science et politique: réponse au Professeur VAN HOUTTE ». *Droit et société*. 3-1986. pp. 237-245.

2- DAIGNEAULT Alexandre et FORTIER Jonathan. (2004). *La fin de l'apartheid en Afrique du Sud*. .[ en ligne ] . Disponible sur: < http://www.seminaire-sherbrooke.qc.ca/hist/hist5/travaux/apartheid/apartheid2.htm >. Consulté le. 7/12/2004.

3- ELLIS Stephen. (1999). « Vérité sans réconciliation en Afrique du Sud ». *Critique internationale*. N° 05, Automne 1999. pp. 125-137.

4- GIBSON James L. (2002). *Overcoming Apartheid: can truth reconcile a divided nation?* . Washington University in St. Louis; Russell Sage Foundation; Institute for Justice and Reconciliation, Cape Town.

5- GIBSON, James L. (2004) « Does Truth Lead to Reconciliation? Testing the Causal Assumptions of the South African Truth and Reconciliation Process ». *American Journal of Political Science*. Vol. 48, No. 2. April 2004. Pp. 201–217

6- HLENGWIWE Mkhize. (1998). « Afrique du Sud: Vérité et réconciliation ». *Une Suisse sans armée*. n°37, printemps 1998. pp. 18-19.

7- MARQUER Eric. (1984). " Les chemins de la sciences de Backon à Locke ». *Araben*. Fev.2004. pp. 15-22.